

Distr.: General
16 March 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماورير (سويسرا)

نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلابايل

المحتويات

- البند ١٣٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (تابع)
- مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية
- التشييد والتعديل والتحسين وأعمال الصيانة الرئيسية؛ ومكتب خدمات الدعم المركزية
- البند ١٣١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع)
- البند ١٣٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (تابع)
- المخطط العام لتحديد مباني المقر (تابع)
- البند ١٤٠ من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع)
- البند ١٦٣ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) (تابع)
- البند ١٣٧ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (تابع)

مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية

(A/64/7/Add.10 و A/64/6 (Sect.13)/Add.1)

١ - السيد يامازاكي (المراقب المالي): عرض إضافة للباب ١٣، مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية (مركز التجارة الدولية)، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/64/6 (Sect. 13)/Add.1) وقال إن المركز، الذي هو هيئة مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية اللتين تتقاسمان بالتساوي تكاليف تمويل ميزانيته العادية، مكلف بتقديم المساعدة التقنية اللازمة لتيسير إدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في النظام التجاري المتعدد الأطراف بتشجيع التصدير وتنمية الأعمال التجارية الدولية. وسيواصل كل عام استعراض برنامج عمل المركز من جانب الفريق الاستشاري المشترك وهو منتدى السياسات الحكومي الدولي الرئيسي للمركز ومفتوح أمام أعضاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية. ويتولى سنوياً كل من المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية ومجلس الأونكتاد للتجارة والتنمية استعراض تقرير الفريق الاستشاري المشترك وتوصياته.

٢ - وأضاف قائلاً إن مركز التجارة الدولية قد أنجز مؤخراً عملية لإدارة التغير تقوم على أساس استنتاجات تقييم خارجي شامل وترمي إلى زيادة التأثير العام وتطبيق إدارة قائمة على تحقيق النتائج وتحسين التعريف بأفضل ممارسات المركز. ويعتمد المستوى المقترح للموارد اللازمة لمركز

التجارة الدولية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ على الإطار الاستراتيجي الذي أقرته الجمعية العامة. وسترکز أنشطة المركز خلال فترة السنتين المقبلة على مجالات الاختصاص الرئيسية الخمسة التالية: استراتيجية التصدير؛ وسياسات الأعمال والتجارة؛ ومؤسسات دعم التجارة؛ والمعلومات المتعلقة بالتجارة؛ والقدرة التنافسية للمصدرين.

٣ - وتابع القول إن الحجم العام المقترح من الموارد اللازمة لمركز التجارة الدولية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ يبلغ ٧٢ ٠٨٩ ٠٠٠ فرنك سويسري للاحتياجات من الوظائف ومن غير الوظائف. وإن الحصة المقترحة للأمم المتحدة تصل إلى ٣٧ ٠٨٣ ٠٣٧ دولاراً، وهي تمثل نقصاناً تبلغ نسبته ٢,٧ في المائة بالمقارنة مع الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بمبلغ ٩٠ ٦٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري، بالنظر إلى أن الموارد المالية المخصصة للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة قد ازدادت زيادة هائلة وأن جهات مانحة قد اعتبرت أن المركز متلق هام لهذه المساعدة. كما أن مركز التجارة الدولية يتفاوض مع الجهات المانحة من أجل تمويل برامج متكاملة واسعة النطاق، ولا سيما في أفريقيا. ويتكون ملاك الموظفين المقترح للمركز من ١٦٦ وظيفة مموله من الميزانية العادية و ٢٠ وظيفة مموله من موارد خارجة عن الميزانية.

٤ - السيد كيلابايل (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/64/7/Add.10)، وقال إن الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة لمركز التجارة الدولية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تصل إلى ٧٢,١ مليون فرنك سويسري قبل إعادة تقدير التكاليف لتمثل بذلك زيادة صافية نسبتها ٥,٨ في المائة بالمقارنة مع الاعتماد المخصص لفترة السنتين

- ٨ - السيد الحاج (السودان): قال، متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن المجموعة تؤيد بقوة عمل مركز التجارة الدولية لأن التجارة مساهم رئيسي في التنمية. وإن مركز التجارة الدولية يوفر التعاون التقني الذي لا غنى عنه لزيادة إمكانات التجارة والتصدير لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية؛ ومن ثم فإن ذلك يؤثر تأثيراً إيجابياً على الحد من الفقر وعلى العمالة ويسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.
- ٩ - وأضاف قائلاً إن القيام باستثمارات إضافية في بناء القدرات المتعلقة بالتجارة بات أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى لمساعدة البلدان النامية في تحمل الأزمة المالية والاقتصادية التي أدت إلى انخفاض الصادرات من تلك البلدان. وينبغي لمركز التجارة الدولية أن يبذل المزيد من الجهود لدعم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بالإضافة إلى البلدان الأفريقية.
- ١٠ - واختتم قائلاً إن المقترحات الحالية تمثل محاولة في الوقت المناسب لسد الفجوة التي نشأت عندما أغفل الأمين العام في تقريره عن تعزيز ركيزة التنمية في الأمم المتحدة (A/62/708) اقتراح زيادة قدرة المركز. وفي هذا الصدد، ستستوضح المجموعة، في مشاورات غير رسمية، سبب تخفيض التقدير الأصلي من ١٩ إلى ١٢ وظيفة وما إذا كانت رتب الوظائف في مكتب المدير التنفيذي تتناسب مع مسؤوليات ذلك المكتب.
- التشييد والتعديل والتحسين وأعمال الصيانة الرئيسية؛ ومكتب خدمات الدعم المركزية
A/64/6 (Sect. 33)/Add.1 و A/64/6 (Sect. 28D/Add.1)
و A/64/7/Add.11.
- ٥ - وفيما يتعلق بالاحتياجات المقترحة من الوظائف، وأضاف قائلاً إن اللجنة الاستشارية تلاحظ، بناء على تقييم داخلي، أن عدد الوظائف المطلوبة لمركز التجارة الدولية قد انخفض من ١٩ إلى ١٢ وظيفة؛ وقد أبلغت بأن الاثني عشرة وظيفة المذكورة هي وظائف ذات مواصفات تقنية محددة وموجهة نحو مجالات ذات أولوية. وإن اللجنة الاستشارية توصي بإنشاء ٨ وظائف من أصل الوظائف الـ ١٢ وتمويلوظيفتين أخريين من المساعدة المؤقتة العامة لأن مهامهما قد لا تكون لازمة بصورة مستمرة. كما توصي بقبول اقتراح إلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة وترى أن طلب موارد لغير الوظائف مقبول، مع مراعاة ضرورة تعديله في ضوء التوصيات المقدمة بشأن الوظائف.
- ٦ - وتابع القول إن تقرير اللجنة الاستشارية يتضمن أيضاً تعليقات على مسائل أخرى تشمل نتائج عملية إدارة التغيير، والعمل الذي لم ينجز بعد بشأن الميزنة القائمة على النتائج والتنسيق فيما بين المركز والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.
- ٧ - واختتم قائلاً إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على مقترحات الأمين العام، رهناً بالتوصيات الواردة في تقريرها.

مستشار في الشؤون الهندسية عرضاً أولاً للوضع الحالي للمبنى وللمسائل المتعلقة بالمرافق. وتحدد هذه الإضافة الخطوات القادمة المقترحة في وضع الخطة. وقد وردت الاحتياجات المتوقعة من الموارد للدراسة الهندسية المفاهيمية في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في الكراسة ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة (A/64/6(Sect. 33)).

١٤ - السيد كيلا بايل (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/64/7/Add.11)، وقال إن اللجنة الاستشارية أوصت في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة (A/64/7) بالموافقة على الموارد المطلوبة لتعزيز دور مكتب خدمات الدعم المركزية في تنسيق وتوفير الدعم لمراكز العمل أو للمكاتب الموجودة خارج المقر في مجال إدارة المرافق. كما أشارت إلى أنه ينبغي استعراض الترتيبات المتعلقة بتخطيط وإدارة ورصد مشاريع إنشاء المرافق الجديدة وتنفيذ أعمال الصيانة الرئيسية، بالإضافة إلى الإجراءات اللازمة للموافقة على هذه المشاريع بغية توضيح أدوار ومسؤوليات جميع المعنيين. وقال إن التدابير الواردة في الإضافة (A/64/6(Sect. 28D)/Add.1) هي خطوة في الاتجاه الصحيح ولكنها لم تقطع شوطاً كافياً. وينبغي لمكتب خدمات الدعم المركزي أن يضطلع بدور أقوى وأن تحدد المسؤولية بوضوح لترتيب الاحتياجات على نطاق المنظمة وفق الأولويات بحيث يُكفّل إجراء استعراض ملائم ووضع منظور طويل الأجل.

١٥ - وتطرق إلى الباب ٣٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بإقرار مبلغ ١,١ مليون دولار الذي اقترحه الأمين العام في تقديره الأولي للمرحلة الثانية من الخطة المتعلقة بتجديد قصر الأمم التي تتكون من دراسة هندسية لوضع خطة للمشروع. وتتيح الإضافة مزيداً

١١ - السيد ياما زاكى (المراقب المالي): عرض إضافتين للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وقال إن الإضافة الأولى بشأن إدارة الممتلكات الخارجية للأمم المتحدة (A/64/6(Sect. 28D)/Add.1) تستجيب لقرار الجمعية العامة ٢٦٣/٦٣ من خلال تحديد التفاعل الحالي والمستقبلي المقترح بين الأمانة العامة في نيويورك ومراكز العمل الأخرى في إطار مشاريع التشييد والتجديد الطويلة الأجل، بما في ذلك توزيع الأدوار والمسؤولية والمسئولة. ويقترح الأمين العام تعزيز دور مكتب خدمات الدعم المركزية في مجال تنسيق الدعم وتوفيره لمراكز العمل الخارجية أو المكاتب الموجودة خارج المقر في مجال إدارة المرافق، بالتعاون مع الأمين التنفيذي أو المدير العام لكل مكتب.

١٢ - وفيما يتعلق بوضع خطة للصيانة الوقائية المنتظمة لممتلكات المنظمة وفقاً لما دعت إليه اللجنة الاستشارية (A/64/7)، أضاف قائلاً إنه من المقترح تنفيذ استعراض استراتيجي للمرافق في جميع المكاتب الموجودة خارج المقر. وإن هذا الاستعراض سيتناول الشواغل المتعلقة بالإدارة الشاملة للمرافق وسيكرس منظوراً شاملاً للمنظمة عن الاحتياجات والأولويات في مجال إنشاء المرافق الجديدة والصيانة الرئيسية للمرافق الحالية، الأمر الذي يساعد بالتالي في ضمان توفير ما يكفي من الدعم لمراكز العمل ذات الصلة. ولهذا الغرض، أطلق بالفعل مكتب خدمات الدعم المركزية المرحلة الأولى من الاستعراض.

١٣ - واختتم قائلاً إن الإضافة الثانية المتعلقة بوضع خطة استراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة بجنيف (A/64/6(Sect. 33)/Add.1) تقدم معلومات إضافية عن الدراسة الهندسية المفاهيمية المقترحة في المكتب لوضع برنامج طويل الأجل لحفظ مبنى قصر الأمم. إذ إن قصر الأمم، الذي يعد أكبر مجمع مبان تملكه الأمم المتحدة بعد المقر يحتاج إلى عمليتي تجديد وترميم كبيرتين. وفي عام ٢٠٠٩، قدم

مشروع القرار A/C.5/64/L.8: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)

١٩ - اعتمد مشروع القرار A/C.5/64/L.8

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية
(تابع) (A/C.5/64/L.9)

مشروع المقرر A/C.5/64/L.9: النظام الإداري المؤقت للموظفين

٢٠ - **السيدة بولارد** (الأمين العام المساعد لإدارة الموارد البشرية): قالت إن مقترحات الأمين العام بشأن تنفيذ التعينات المستمرة (A/64/267) قدمت عملاً بطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٢٥٠/٦٣. بيد أن مكتب إدارة الموارد البشرية لم يكن في مقدوره الرد على كل ما طرحته اللجنة الخامسة من تساؤلات بشأن التعينات المستمرة أثناء مداولاتها وتلك التي طرحتها اللجنة الاستشارية في تقريرها (A/64/518). ومن ثم، فإن الأمانة العامة ترغب في إعادة النظر في نهجها واقتراح نموذج جديد. وستحاط الجمعية عملاً في الجزء الأول من الدورة الرابعة والستين المستأنفة في آذار/مارس وسيقدم المقترح الجديد إليها في الجزء الرئيسي من دورتها الخامسة والستين.

٢١ - اعتمد مشروع المقرر A/C.5/64/L.9

٢٢ - **السيد راسبرانت** (السويدي): قال متكلماً باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المرشحين لعضويته كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود، بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا، إن إكمال إصلاح النظام التعاقد الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين هو أمر في غاية الأهمية. وفي أثناء المشاورات غير الرسمية، التمس الاتحاد الأوروبي توضيحات ومعلومات تكميلية ضرورية لاتخاذ قرار مستنير. وأعرب عن خيبة أمله

من التفاصيل التي برزت عقب استكمال المرحلة الأولى في آب/أغسطس ٢٠٠٩.

١٦ - واختتم قائلاً إن اللجنة الاستشارية توصي الجمعية العامة بأن تحيط علماً بالتقارير الواردة في الإضافتين وتقر الموارد المتعلقة بذلك في إطار الأبواب ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة. بيد أنها تعرب عن القلق إزاء السابقة التي أوجدها عملية إصدار الإضافتين للميزانية الأولية المقترحة لزيادة تبرير الاحتياجات من الموارد. وينبغي أن تشكل وثيقة الميزانية الأولية الأساس الذي يستند إليه في اتخاذ القرار إلا في ظروف استثنائية.

البند ١٣١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية
لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع)

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية
لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (تابع)

المخطط العام لتحديد مباني المقر (تابع)
(A/C.5/64/L.7)

مشروع القرار A/C.5/64/L.7: المخطط العام لتحديد مباني المقر

١٧ - اعتمد مشروع القرار A/C.5/64/L.7

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع) (A/C.5/64/L.6)

مشروع القرار A/C.5/64/L.6: تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن أنشطته

١٨ - اعتمد مشروع القرار A/C.5/64/L.6

البند ١٦٣ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) (تابع)
(A/C.5/64/L.8)

لأن الأمانة العامة لم تستطع تقديم هذه العناصر التكميلية ولم تتمكن الجمعية العامة بالتالي من اتخاذ أي قرار في الدورة الحالية. بيد أنه أعرب عن تقديره لصراحة الأمين العام المساعد بشأن المسألة. وبالنظر إلى الطابع الحاسم لهذا البند من جدول الأعمال، فقد أعرب عن أمله أن يقدم المقترح المعدّل وما يتصل به من تقارير في وقت مبكر من الدورة الخامسة والستين.

٢٣ - السيد الحاج (السودان): قال، متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إنه يعجب لعدم قدرة الأمانة العامة على الإجابة على تساؤلات تطرحها الدول الأعضاء لا سيما وإنها استغرقت نحو عام للتحضير لاعتماد المرحلة النهائية من الإطار التعاقدي الجديد. وضماناً منها إيلاء مسألة رفاه الموظفين الأهمية القصوى، تعرب المجموعة بالتالي عن قلقها إزاء قرار إرجاء النظر في تنفيذ التعيينات المستمرة. وأعرب عن أمله أن يساعد الإخطار الفوري للموظفين في تبديد أي سوء تفاهم إزاء الوضع الراهن وأن يشارك الموظفون في المزيد من عمل الأمانة العامة المتعلق بهذه المسألة للتمكن من إنجاز الإصلاح الإداري للموارد البشرية في أقرب فرصة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.